مدى تأثر التعديلات الدستورية بالمشهد السياسي في مصر

عبد الإله كامل أبو ردن *

ملخص

شهدت مصر تعديلات دستورية مهمة نتيجة التغيرات السياسية التي حصلت بعد ثورة 25 يناير بدأت مرحلتها الأولى بانتقال السلطة إلى المجلس العسكري بناءً على تكليف الرئيس السابق مبارك، فواجه المجلس عدة تطورات ومتغيرات سياسية ودستورية طوال ستة عشر شهراً من حكمه، جعلت الكثير من القوى تطالبه بترك السلطة وتسليمها إلى حكومة مدنية منتخبة، ثم جاءت المرحلة الثانية وانتقل فيها المشهد السياسي إلى تولي الإخوان المسلمين الحكم في مصر عن طريق انتخابات ديمقراطية، فواجهوا مجموعة من التحديات خلال هذه التجربة السياسية والدستورية، وقاموا بمعالجتها بأسلوب وطريقة جعلت المشهد السياسي ينتقل إلى مرحلة جديدة تمثلت بإخراجهم من الحكم في مصر الذي لم يدم أكثر من عام تقريبا بطريقة لم يُشهد لها مثيل، وتسليم السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية لحين إجراء انتخابات رئاسية.

ولما كان لهذه التجربة السياسية أثرها على النواحي الدستورية في مصر، فإن ذلك يقتضي البحث في أبرز الإشكالات والحلول الدستورية التي تم تبنيها خلال مراحل انتقال الحكم، بدءاً من تنازل الرئيس حسني مبارك عن الحكم وانتهاءً بتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي حكم مصر، وما رافق ذلك من تعديلات دستورية، أثارت في بعضها فقهاء القانون الدستوري لخضوعها لرغبات سياسية أكثر منها تحقيقاً لتطلعات الشعب الذي أنجز ثورة 25 يناير.

الكلمات الدالة: التحكيم التعديلات الدستورية، المجلس العكسري، الإخوان المسلمين، ثورة 25 يناير، المحكمة الدستورية.

المقدمة

شهدت مصر منذ عام 2005 وحتى عام 2010 نحو 5000 احتجاج كان لحركة كفاية وحركة 6 إبريل وحركة شباب من أجل التغيير الدور الكبير فيها، كما كان لحركة خالد سعيد اليد الطولى في استمرار الاحتجاجات والمظاهرات إلى أن وصلت إلى 29 محافظة عام 2011، وفي يوم 25 كانون الثاني/ يناير من نفس العام بدأت الثورة المصرية المتأثرة في نجاح الثورة التونسية تطالب بحل مجلس الشعب والشورى وتعديل الدستور للقضاء على فكرة التوريث (العوضي، هشام. 2013).

استمرت المظاهرات إلى يوم الجمعة 28 يناير – جمعة الغضب – فشهدت مصر تصاعدًا للأحداث لم يسبق له مثيل تمثل بمهاجمة 42 سجناً هرب على إثرها (23710) أشخاص وانتشرت أعمال السلب والنهب، كما جرت محاولة لسرقة كنوز المتحف الوطني المصري، وإحراق المقر الرسمي للحزب الوطني الحاكم على النيل، وعلى إثر ذلك تم استدعاء الجيش لحظر التجول، فأصدر المشير محمد الطنطاوي أمراً إلى الجيش بتأمين الأهداف الحيوية وحماية الشعب وحرية التعبير بالطرق السلمية والمحافظة على الممتلكات العامة (منتصر، صلاح. 2012)، ولتخفيف حدة التوتر استجاب الرئيس مبارك في خطاب له يوم 29 كانون الثاني، وأعلن فيه عن اتخاذ عدد من الإجراءات تمثلت بمنع بعض رموز الفساد من السفر، وحل مجلس الشعب والشورى، وإقالة حكومة أحمد نظيف وتعيين أحمد شفيق بدلاً منه، والطلب إلى النائب العام فتح ملف الفساد(منتصر، صلاح. 2012)، ثم وقعت موقعة الجمل يوم 2 شباط / فبراير عام 2011 التي زادت من غضب المتظاهرين، ورفعت سقف مطالبهم إلى المطالبة برحيل النظام، فأعلن مبارك في خطاب له يوم 10 شباط عن وعود عدة تمثلت بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة وعن تعيين عمر سليمان نائباً له، ورغم تلك الوعود استمرت المظاهرات المطالبة برحيل النظام إلى يوم الجمعة 11 شباط / فبراير (سمي هذا اليوم بأسماء عديدة مثل جمعة الزحف وجمعة التحدي وجمعة النصر) وهو موعد تخلى مبارك فيه عن منصبه في مساء اليوم الثامن عشر من عمر الثورة، حيث

* كلية الحقوق، جامعة آل البيت. تاريخ استلام البحث 2016/2/3، وتاريخ قبوله 2016/3/25.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أدلى نائب الرئيس عمر سليمان ببيان صرح فيه " أيها المواطنون في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد" (شهيب، عبد القادر.2011). فأجمعت القوى الشعبية التي أطاحت بنظام مبارك بما فيها الإخوان المسلمون وحركة الشباب السلفي على تحقيق أهداف الثورة والمطالبة بما يلي (فريد، طارق.2012)

1. تقديم الرئيس مبارك وكادره الحاكم للمحاكمة، وتجميد أموالهم وحل الحزب الوطني.
2. حل مجلس الشعب والشورى، وإلغاء قانون الطوارئ.
3. إصدار قانون يسمح بإنشاء الأحزاب السياسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.
4. تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية يعلن خلالها تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد يستفتي عليه الشعب، والإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية.
5. تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال تشارك فيها قوى المعارضة.
6. تولي الجيش حفظ الأمن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
7. عزل قيادات الشرطة ومديري الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي.

أسباب ثورة 25 يناير: تعددت أسباب حدوث ثورة 25 يناير عام 2011 وتنوعت مابين أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة ويمكن إدراجها على النحو الآتي:

1. أسباب غير مباشرة تمثلت بما يلي (البسيوني، رضا. 2011):

أ. تنوع وسائل الاتصالات الحديثة التي مكنت الشعب من التواصل على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعدد القنوات الفضائية.

ب. نجاح الثورة التونسية حضرّ الشعب المصري للقيام بثورة مماثلة.

2. أسباب مباشرة تمثلت بما يلي (عمر، إيهاب. 2011):

أ. قيام وزير الداخلية حبيب العادلي منذ استلامه بتحويل مهمة جهاز الشرطة من مهمة خدمة الشعب إلى جهاز مهمته قمع الناشطين السياسيين والتضييق على المعارضة .

ب.احتكار السلطة من قبل الحزب الحاكم وعدم السماح لنظام حزبي تعددي بالإضافة إلى هواجس تمديد فترة حكم مبارك وتوريث السلطة لنجله جمال أوجدت الحنق على النظام من قبل الشعب المصري.

ج. استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام 1981 وحتى عام 2011، وغياب مصداقية الخطاب السياسي، وفساد بعض المسؤولين الذين أبرموا صفقات غير شرعية وصلت إلى 6.4 مليار دولار بين الأعوام 2000 إلى 2008. (تاج الدين، أحمد.2011)

د. تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة أدى إلى ازدياد الإعتصامات والمظاهرات التي تطالب بتحسين أوضاعها. (تاج الدين، أحمد.2011)

وعليه سيقوم الباحث بدراسة هذه التعديلات الدستورية وفق المراحل والمشاهد السياسية التي مرت بها مصر؛ وذلك من خلال دراسة هذه التعديلات في مرحلة حكم المجلس العسكري في مبحثٍ أول، ومن ثم الانتقال لدراسة التجربة الدستورية والسياسية للإخوان المسلمين في حكم مصر في مبحثٍ ثانٍ .

المبحث الأول: حكم المجلس العسكري

وهو هيئة تتألف من 18 عضواً برئاسة المشير الطنطاوي وزير الدفاع ونائبه الفريق سامي عنان رئيس الأركان ومساعدي الوزير وقادة فروع الجيش، حيث تولى مهمة إدارة شؤون البلاد بناءً على التكليف الصادر عن الرئيس المخلوع بعد الإطاحة بنظامه في 11 شباط عام 2011 ولمدة ستة عشر شهراً أي إلى قيام الانتخابات الرئاسية التي فاز بها مرشح الإخوان محمد مرسي، وقد أعتبر أن تكليف المجلس بهذه الطريقة لا يتوافق مع نصوص مواد دستور 1971 وتعديلاته (فهمي، أحمد.2012)، وعليه سيتناول الباحث التعديلات الدستورية التي تمت في ظل حكم المجلس العسكري وموقف الإخوان المسلمين منها في مطلب أول، ومن ثم الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2012 في مطلب ثانٍ .

المطلب الأول: التعديلات الدستورية التي أجراها المجلس العسكري وموقف الإخوان منها

أولاً – تعديلات المجلس العسكري:

أصدر المجلس العسكري في 13 شباط 2011 أي بعد يومين من تكليفه مهمة قيادة الدولة إعلاناً دستورياً أكد فيه تعطيل العمل بدستور 1971، وإدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، وحل مجلسي الشعب والشورى المنتخبين عام 2010، وإجراء انتخابات جديدة، بالإضافة إلى إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية' وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد موعد للاستفتاء عليها من الشعب، وتكليف وزارة أحمد

شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة (خميس، محمد .2011).

ونتيجة معارضة الكثير من القوى الشعبية لوزارة شفيق وذلك لأنها من اختيار مبارك من جهة ولتورطها في أحداث موقعة الجمل من جهة أخرى، استجاب المجلس وأقال أحمد شفيق في 4 آذار عام 2011 وعين عصام شرف بدلاً منه رئيساً للوزراء، كما قام بفتح باب التحقيق مع كل أركان النظام السابق وعلى رأسهم الرئيس مبارك عن تهم الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وتضخم الثروات وقتل المتظاهرين وبيع الغاز لإسرائيل، وقد تم توقيفهم في سجن طرة على ذمة التحقيق (تاج الدين، أحمد .2011).

كما قام المجلس بتشكيل لجنة لتعديل بعض بنود الدستور وحدد فيها مدتها ورئاستها وأعضاءها وهم طارق البشري رئيساً وعضوية عاطف البنا وحسين عبد العال ومحمد الباهي يونس وصبحي صالح من الإخوان المسلمين، وعدد من القضاة في المحكمة الدستورية العليا (محمد، حسن .2013)، وقد تم الاستفتاء الشعبي على هذه التعديلات في 19 آذار عام 2011، حيث استجاب 19 مليون مواطن لذلك ووافقوا عليه بنسبة 77 % (الباز، محمد .2014)، وعقب ذلك أصدر المجلس في 30 آذار إعلاناً دستورياً مؤقتاً لحين انتخاب مجلسي الشعب والشورى تكون من 63 مادة بما فيها المواد المعدلة بالاستفتاء السابق، حيث أخذت جميع تلك المواد من دستور عام 1970م ولم يغير فيه شيء يذكر (عيسى، محمد. 2013).

قامت مظاهرات مليونية في 8 تموز عام 2011 سميت بـ "مليونية التطهير" كان سببها مماطلة المجلس العسكري بمحاكمة رموز النظام السابق، حيث أجبرت المجلس على تغيير الوزارة مع تجديد الثقة برئيس الوزراء عصام شرف الذي شكل وزارته الثانية بتاريخ 21 تموز عام 2011، ونتيجة استمرار تردي الأوضاع الأمنية وضعف أداء حكومة شرف أعلن المجلس عن حكومة إنقاذ وطني برئاسة كمال الجنزوري في السابع من كانون الأول عام 2011، على إثرها قامت مظاهرات في شارع محمد محمود حدثت فيها اشتباكات بين الجيش والمتظاهرين نتج عنها وقوع إصابات بين المتظاهرين (هلال، علي. 2013).

قام المجلس بناءً على الإعلان الدستوري الصادر في 13 شباط عام 2011 بالدعوة إلى إجراء انتخابات لمجلسي الشعب والشورى حُدد موعدها بتاريخ 28 تشرين الثاني عام 2011 إبان تولي عصام شرف وزارته الثانية، واستمرت حتى 11 كانون الأول من نفس العام بعد تعيين حكومة الجنزوري، وجرت الانتخابات على ثلاث مراحل وبنظام القوائم الحزبية حصل فيها حزب الحرية والعدالة الإخواني على أغلبية برلمانية بواقع 213 مقعداً من أصل 508 مقاعد وأصبح بذلك سعد الكتاتني أمين عام الحزب رئيساً للمجلس، كما جاء في المرتبة الثانية حزب النور السلفي بـ 107 مقاعد (البشري، طارق. 2013).

وبعد أن حصل الإخوان على هذه النتيجة تمت دعوتهم من قبل المجلس العسكري لإجراء مشاورات لتشكيل حكومة جديدة فقبل الإخوان تلك الدعوة، فعرض المجلس عليهم تشكيل حكومة ائتلافية يكون نصيب الإخوان وحزب النور السلفي منها 10 وزارات، ويكون للمجلس العسكري حق تعيين باقي الوزارات، لكن الإخوان رفضوا ذلك مما دفع المجلس الإبقاء على حكومة الجنزوري (إمام، حمادة. 2014)، فأصدر المجلس العسكري قراراً تم عرضه على المحكمة الدستورية لتعديل قانون الانتخاب الذي أجريت على أساسه انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حيث يكون ثلثا مقاعد المجلس بالقائمة الحزبية والثلث الباقي للمرشحين المستقلين، وذلك بحجة عدم توافر فرص نجاح للمرشحين المستقلين مقارنة بمرشحي الأحزاب، فصادقت المحكمة عليه في 14 حزيران 2012 وقامت بحل مجلس الشعب المنتخب لبطلان قانون الانتخابات الذي تمت بموجبه (العوضي، هشام .2013) ومن الجدير بالذكر أن أهم القوانين والتشريعات التي صدرت عن مجلس الشعب خلال فترة انعقاده البالغة ستة أشهر كان قانون العزل السياسي الذي يحضر على بعض الشخصيات ممارسة العمل السياسي، وقانون التعليم الذي غير مدة الثانوية العامة إلى عام واحد بدلاً من عامين، وقانون الأجور الذي تم تعديله ليصبح 700 جنيه كحد أدنى، وقانون تعويض أسر الشهداء، وتعديل قانون القضاء العسكري بحيث تضمن عدم إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وقانون التأمين الصحي، وقانون زيادة رواتب الشرطة وقانون الطعن بصحة عضوية نواب البرلمان (هلال، علي .2013) .

ويرى الباحث أن أسباب فوز الإخوان بانتخابات مجلس الشعب عام 2012 تعود إلى نزاهة الانتخابات مقارنة بالانتخابات التي كانت تجري في عهد مبارك، وإلى شعبية الإخوان التي ازدادت بسبب ما قدموه من خدمات اجتماعية أثناء الثورة وخاصة من قبل الشباب، وإلى غياب الحزب الوطني الحاكم السابق عن المنافسة السياسية، وعن فقدان عدد كبير من الشعب المصري الثقة بالأحزاب السياسية التقليدية التي كانت تساند النظام السابق لحد كبير، كما يعتبر هذا المجلس أول مجلس لم يتحقق فيه أغلبية برلمانية لحزب واحد

منذ قيام النظام الجمهوري في مصر وهو واقع جديد لم تألفه الحياة البرلمانية المصرية مما دفع الأحزاب الإسلامية إلى التحالف لتشكيل أغلبية برلمانية، إلا أن قلة خبرة أعضاء البرلمان لحداثة تجربتهم كان لها دور سلبي في أدائهم التشريعي، كما يرى الباحث أن قيام المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب بهذه الطريقة دفعت شرائح كبيرة من الشعب للتعاطف مع الإخوان المسلمين كانت فيما بعد رصيداً لهم بالانتخابات الرئاسية القادمة.

ونتيجة لقيام المجلس العسكري باحتواء قوى الثورة ومراوغة الإخوان وتجاهل مطالبهم التي تدعو إلى تشكيل حكومة وطنية منتخبة، وقيامه بتثبيت حكومة الجنزوري المشكلة من أغلبية النظام السابق استمرت إلى 25 حزيران 2012 . وإلغاء المجلس المنتخب شرعياً، وإعادة مباحث أمن الدولة، وإنشاء المجلس الاستشاري لمعاونته في اتخاذ القرارات السياسية المهمة، فقد تولدت لدى الشعب استنكارات واحتجاجات خرجوا على إثرها بمظاهرات وإعتصامات أدت إلى قيام المجلس بفضها باستخدام القوة المفرطة في مواقع كثيرة أهمها أحداث ماسبيرو وأحداث استاد بورسعيد والتي راح ضحيتها العشرات، وأحداث العباسية (فيشر، عز الدين.2012).

ثانياً: موقف الإخوان من التعديلات:

شاركت جماعة الإخوان بالمظاهرات الشعبية التي تدعو المجلس العسكري إلى تسريع محاكمة الرئيس مبارك ومعاونيه، ونقل السلطة إلى جهة مدنية منتخبة، ورفض تأجيل الانتخابات الرئاسية، كما شاركت في جمعة التطهير التي طالبت بتغيير المحافظين وحل المجالس المحلية والتحقيق في ملفات سرقة أراضي الدولة ورفض عودة جهاز مباحث أمن الدولة، كما أدانت الفتن الطائفية التي تحدث في مصر ودعوا المجلس إلى القبض على مثيريها، وقبلوا الدخول في الحوار الوطني من أجل التوافق على نظام انتخاب يحقق تكافئاً لكل الأحزاب والأفراد المستقلين، كما أعلنوا عن تأسيس حزب الحرية والعدالة الذي يستقل إدارياً ومالياً وتنظيمياً عن حركتهم (التليدي، بلال. 2012).

وقد وجهت إلى المجلس العسكري اتهامات عديدة تتصل بمخالفات دستورية وسياسية كان أهمها (فهمي، أحمد. 2012):

1. ضعفه في إدارة الدولة، وعدم امتلاكه لإستراتيجية في الحكم، وحفاظه على النمط السابق في تسخير الإعلام وأجهزة الدولة للدعاية والترويج لصواب قراراته .
2. اختيار رؤساء الوزارات من رموز النظام السابق وهم أحمد شفيق وعصام شرف وكمال الجنزوري وإبقاء الوزراء والمحافظين من رجال الحزب الوطني . الحاكم السابق . في مناصبهم .
3. تخبط السياسة الاقتصادية للحكومات التي عينها المجلس مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وازدياد عدد العاطلين عن العمل وتوقف الأنشطة التجارية وهروب المستثمر الخارجي .
4. عجز المجلس عن معالجة قضايا الثورة مثل قضية مكافحة الفساد وقضية الأموال المهربة للخارج من رموز النظام السابق .
5. احتكار المجلس للسلطة التشريعية والتنفيذية .
6. انحياز المجلس للإسلاميين بتعيينه طارق البشري رئيساً للجنة تعديل الدستور. (الباز، محمد . 2014).

ويرى الباحث أن المجلس العسكري لم يقم بأي محاولات جدية لتحقيق مطالب الثورة المتمثلة بتغيير جذري في مؤسسات الدولة، حيث أبقى على أغلبية المناصب في الوزارات دون تغيير واستمر فلول النظام السابق في شغلها، حيث كان من الأولى وحسب الأعراف الثورية التي جرت في العالم أن يقوم المجلس بإجراء عملية تغيير شاملة وتطهير مؤسسات الدولة من تلك الرموز بدلاً من سعيه إلى التحكم بمفاصل الدولة واحتكار السياسة العامة مستنداً في ذلك على إعلان دستوري منحه حقوق عديدة مثل حق تعيين أعضاء مجلسي الشعب والشورى وحق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها وذلك بهدف المحافظة على وضعه السياسي والاقتصادي، حيث أن تلك المهام تعتبر من واجبات الحكومة القادمة المنتخبة ديمقراطياً والتي هي المطلب الأساسي الذي قامت من أجله ثورة 25 يناير.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2012

استجاب المجلس العسكري على أثر المظاهرات المتتالية وخاصة مظاهرات شارع محمد محمود . راح ضحيتها مئات القتلى من المتظاهرين . لطلب تسريع نقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة (هلال، علي .2013) فأصدر مرسوماً بقانون يحمل رقم 2012/13 يتضمن تشكيل لجنة للانتخابات الرئاسية برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية أربعة قضاة، والالتزام بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية الصادرة بالتعديلات الدستورية الجديدة، وفتح باب الترشح اعتبارا من 8 آذار عام 2012 (إمام، حمادة. 2014).

فتم اعتماد أوراق 23 مرشحاً رسمياً للرئاسة من بينهم ممثل عن الإخوان المسلمين الذين قرروا المشاركة بعد تردد في حين

منعت اللجنة عشرة أسماء من الترشح من بينها خيرت الشاطر مرشح الإخوان وحازم أبو إسماعيل السلفي المستقل وعمرو سليمان نائب الرئيس السابق، كما منعت ترشح أحمد شفيق بناءاً على قانون العزل السياسي الذي أقر من قبل مجلس الشعب المنحل وحظي بمصادقة المجلس العسكري في حينه، الأمر الذي دفع شفيق إلى الطعن بذلك القانون فأعيد للمنافسة بقرار من المحكمة الدستورية (إمام، حمادة. 2014) كما قرر الإخوان المسلمون ترشيح رئيس حزب الحرية والعدالة محمد مرسي . بدلاً من خيرت الشاطر. الذي استقال من عضوية جماعة الإخوان ومن رئاسة ذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة للاشتراك بالانتخابات الرئاسية، وفي يومي 23 و24 أيار عام 2012 جرت الجولة الأولى للانتخابات وحصل مرسي على المركز الأول بنسبة 24.9 % من إجمالي الأصوات، وجاء أحمد شفيق ثانياً بنسبة 23.4 %، كما حصل حمدين صباحي على المركز الثالث وأبو الفتوح بالمركز الرابع وعمرو موسى بالمركز الخامس، وفي يومي 16 و17 حزيران من نفس العام جاءت الجولة الثانية، وبعد جدل استمر ثلاثة أيام بين مرشح الرئاسة محمد مرسي وبين الجبهة الوطنية لحماية الثورة عقد اتفاق بينهم عرف بإتفاق فيرمونت، وبناءاً على هذا الاتفاق تم الإعلان في يوم 24 حزيران عام 2012 عن فوز محمد مرسي بنسبة 7 ، 51 % بالانتخابات الرئاسية (عبد ربه، أحمد.2012) ومن الجدير بالذكر قيام المجلس العسكري وقبل يومين من جولة الإعادة بإصدار إعلان دستوري مكمل يمنحه سلطة التشريع وحق الاعتراض على أي دستور للبلاد وحصانة على العديد من القضايا ذات الطابع العسكري (السيد سليم، محمد .2013) .

ويرى الباحث أن الإخوان قاموا بتغيير إستراتيجيتهم التي تهدف إلى إصلاح أجهزة الدولة دون السعي للحكم إلى إستراتيجية جديدة تسعى فيها إلى السلطة السياسية والتفرد بقيادة الدولة عندما قاموا بخوض الانتخابات الرئاسية، كما ترى الدراسة أن سبب فوز جماعة الإخوان بالانتخابات الرئاسية يعود لقدرتها منذ بداية نشأتها على المساهمة في إيجاد حلول للمصاعب المعيشية التي يعانيها المواطن عن طريق هيكلها التنظيمي الممتد والمنتشر في جميع أنحاء مصر، ويعود أيضاً لخبرتها بالحياة السياسية عن طريق الاشتراك بانتخابات عديدة، كما ترى الدراسة أن المجلس العسكري قد بان له ثقل كفة الإخوان بالانتخابات الرئاسية قبيل جولة الإعادة فقام باستغلال انشغال الرأي العام وأعلن عن إعلان دستوري مكمل مستفيداً من عدم حاجته إلى استفتاء شعبي آخر بهدف الاستحواذ والسيطرة على السلطة وانتزاع صلاحيات رئيس الجمهورية القادم.

المبحث الثاني: التجربة الدستورية والسياسية للإخوان المسلمين في حكم مصر

بعد فوز الإخوان المسلمين بانتخابات الرئاسة أصبح محمد مرسي الرئيس الخامس للجمهورية المصرية، فكانت حركة انتقالية في ظل ظروف صعبة وحساسة جداً انتظرتها الجماهير الظامئة لمن يرويها بماء الحرية والعدل، لذلك كان على الرئيس الجديد احتواء مطالب شعب أنهكه النظام السابق بالتهميش والظلم وإثبات فعالية وكفاءة في إدارة شؤون الدولة، ووضع إستراتيجيات وخطط لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع، وإثبات أداء أفضل مختلف كلياً عن أداء النظام الذي تم إطاحته، ولذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم أداء الرئيس مرسي في الحكم مبتدءاً بالتحديات التي ستواجهه في بداية حكمه. (نصر الدين، إبراهيم .2014)

المطلب الأول: التحديات التي واجهت الإخوان في الحكم

شهدت مصر بعد الثورة تنافساً وصراعاً بين مكونات النظام القديم الذي يسعى للمحافظة على مكتسباته وبين السلطة الجديدة التي تسعى إلى التغيير وإعادة ترتيب الدولة ومؤسساتها القومية، لذلك واجهت هذه السلطة تحديات يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً – طبيعة نظام الحكم:

جاءت ثورة عام 1952 ورسخت النظام الرئاسي في حكم مصر، حيث تمتع الرؤساء السابقون بنفوذ سياسي كبير من خلال صك بنود لدساتير منحتهم سلطات تسمو على باقي سلطات الدولة شملت سلطة حل البرلمان وتعيين عشرة أعضاء لمجلس الشعب وثلث أعضاء مجلس الشورى، وتعيين وعزل كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، وإعلان حالة الطوارئ، ودعوة المواطنين للاستفتاء العام، ومنح العفو أو تخفيض العقوبة، إلا إن ثورة 25 يناير رفضت تكرار تجربة النظام الرئاسي ودعت للانتقال إلى النظام البرلماني – في حين كان المجلس العسكري يصر على الإبقاء على النظام الرئاسي – وبين هذين التصورين كانت هناك شريحة كبيرة تدعو للأخذ بنظام شبه رئاسي يضمن للأغلبية البرلمانية اختيار الحكومة، لذلك سيُعتبر إعادة تشكيل طبيعة النظام السياسي المصري تحدياً أمام السلطة الجديدة (حمد، محمود. 2012).

ثانياً – تحدي الجيش: يتمتع الجيش المصري ومنذ انقلاب عام 1952 على يد الضباط الأحرار بشعبية كبيرة استطاع من خلالها السيطرة على الكثير من القطاعات الحيوية في المجال الاقتصادي والإنتاجي والصناعي وأصبح يتحكم بأجهزة الدولة،

وتعزز ذلك الدور بعد ثورة 25 يناير حيث تولى زمام السلطة لمدة 16 شهراً وقام بإصدار إعلان دستوري صلاحيات الرئيس القادم، وأعلن إنه مؤسسة رديفة لمؤسسة الرئاسة وإنه سيقوم بمراقبة أداء السلطة الجديدة، لذلك فإن التحدي الذي سيواجه الرئيس المدني لأول مرة في تاريخ مصر هو الطريقة التي سيتعامل بها مع المؤسسة العسكرية التي تمتلك أذرع في جميع مفاصل الدولة خاصة بعد ما وعد بأن تكون الدولة المصرية الجديدة دولة مدنية وحديثة (عمر، خيري. 2012).

ثالثاً – تشكيل الحكومة: إن الإعلان الدستوري الذي صدر عن المجلس العسكري قلص من صلاحيات الرئيس التشريعية وزاد من صلاحيات المجلس، مما سيوجد ثنائية في العديد من القرارات التي ستقف عقبة أمام عملية الانتقال السياسي وخاصة قرار تشكيل حكومة جديدة من قبل الرئيس المنتخب دون الأخذ برأي المجلس العسكري (عمر، خيري. 2012).

رابعاً– الإعلان الدستـوري: قام المجلس العسكري بإصدار إعلان دستوري منذ استلامه السلطة عطّل فيه دستور عام 1971م، وذلك لتلبية تطلعات ورغبات القوى الثائرة ومختلف الأحزاب السياسية في إنشاء دستور جديد (طاهر، أحمد.2012) كما قام بإصدار إعلان دستوري آخر في 30 مارس/ أذار عام 2011 تم بموجبه انتخاب الجمعية التأسيسية من بين أعضاء مجلس الشعب . كان أغلبية اللجنة من حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي لصياغة الدستور، لكن نتيجة رفض الأحزاب والقوى السياسية سيطرة الإسلاميين على تلك اللجنة قاموا برفع دعوى على أثرها قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تشكيلها، لذلك سيواجه النظام الجديد تحدياً يتمثل بالحصول على توافق من أجل تشكيل لجنة مؤلفة من مختلف الأطياف السياسية تنتهي إلى وضع دستور جديد يرضي جميع الاتجاهات السياسية، كما سيواجه النظام الجديد تحدياً آخر يتمثل بكيفية مواجهة الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري وقيد فيه صلاحياته وتمتع المجلس بموجبه بصلاحيات واسعة (هلال، علي.2013).

خامساً– التطلعات الثورية: اتسعت آمال الجماهير الشعبية في مصر بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك وأصبحت تتطلع إلى حياة حديثة ونظام جديد مختلف في تكوينه عن النظام القديم، وبهذا يمكن أن تكون تلك التطلعات بمثابة تحديات للسلطة الجديدة ومنها (عمر، خيري. 2012):

1– تطلع الشباب الذي قاد الثورة إلى المشاركة في بناء الدولة وتأمين فرص عمل للحد من البطالة .

2– بتطلع القوى الثورية إلى استبعاد الموالين للنظام السابق من الوظائف العامة ومحاسبة المتورطين في قضايا الفساد والرشوة والتعدي على القانون .

3– الحفاظ على الأمن وتحسين الخدمات وتأمين الطاقة والبنية الأساسية لحاجات المجتمع .

سادساً– السياسة الخارجية: إن وصول الإخوان لأول مرة إلى السلطة في مصر وضعها أمام تحديات جمة أهمها فرض استقرار السياسة الخارجية في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة وخاصة في سيناء، واضطراب العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة، واستمرار دور القاهرة القومي وخاصة في القضية الفلسطينية باعتبار أن سقف التوقعات والمطلوب منها كبير في هذه القضية، وهو ما فسرته المظاهرات الحاشدة التي قامت أمام السفارة الاسرائيلية بعد الثورة (شبلي، أمين.2013) . لذلك ستواجه الحكومة الجديدة صعوبة في التعامل مع تناقضات المصالح الدولية ومحاولة بناء سياسة خارجية متوازنة مع البلدان الكبرى، كما أصبح على الرئيس مرسي وبمجرد توليه رئاسة الجمهورية أن يجيب عن بعض التساؤلات المتعلقة بسياسة مصر الخارجية ومنها: هل سيبقي مرسي على اتفاقية كامب ديفيد كما هي ؟ وهل سيبقى مرسي صامتاً أمام الأزمة السورية ؟ وكيف سيتعامل مع إيران ودول الخليج العربي ذات الحساسية من الثورات التي وقعت ؟ (عمر، خيري.2012).

وعليه فإن هنالك تحديات جمة ستواجه الرئيس المنتخب محمد مرسي، كان أهمها إعادة السلطات الممنوحة له بموجب الدستور بعد أن تم سلبها من خلال الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، والاستجابة لمطالب القوى الثورية بنقل مصر إلى دولة مدنية من خلال صياغة دستور جديد يحترم جميع مكونات الشعب المختلفة، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن المصري من خلال تشكيل حكومة قادرة على إيجاد حلول لتلك الظروف والقضاء على بؤر الفساد والمحسوبية، وإتباع سياسة خارجية متوازنة تعيد لمصر مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي .

المطلب الثاني – التجربة الدستورية خلال حكم الرئيس محمد مرسي:

تولى محمد مرسي منصب رئاسة الجمهورية المصرية في 30 حزيران عام 2012 بعد أن تم سحب الكثير من صلاحياته سواء من قبل المجلس العسكري أو من قبل السلطة القضائية، حيث التزم بالإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري وأدى القسم أمام المحكمة الدستورية وفي ميدان التحرير وأمام جامعة القاهرة مؤكداً حفاظه على رعاية مصالح كل فئات الشعب وتقديره لدور القوات المسلحة أثناء الثورة (هلال، علي

.2013)، وفي أول محاولة منه للاستقلال برأيه قام بإصدار قرار جمهوري يقضي بخروج السجناء الإسلاميين وتخفيف الأحكام عن بعض منهم، كما أصدر قراراً بعودة مجلس الشعب المنحل، ثم تراجع عن قراره أمام حكم المحكمة الدستورية التي أوقفت تنفيذ قراره في 12 تموز عام 2012 (السيد سليم، محمد.2013) وفي 24 تموز عام 2012 كلف الرئيس مرسي هشام قنديل وزير الري السابق بتشكيل الحكومة الجديدة بدلاً من حكومة الجنزوري وأوكل إليه معالجة عدة أزمات أهمها الأمن والوقود والمياة والمرور (هلال، علي .2013)، وقد ضمت تشكيلة الحكومة عدداً كبيراً من مؤيدي الإخوان مما خلق أزمة بينهم وبين حزب النور السلفي الذي أصدر بياناً في 2 آب عام 2012 انتقد فيه تشكيل الحكومة الجديدة (بكري، مصطفى. 2014).

وبرأي الباحث أن تشكيل الحكومة من أغلبية المؤيدين للإخوان هو إخلال من جانب الرئيس بإنفاق فيرمونت الذي قضى بتشكيل حكومة ائتلافية من مختلف الأطياف والقوى السياسية المصرية وربما يؤدي ذلك إلى ظهور أول نواة للمعارضة اتجاه حكم مرسي، كما ترى الدراسة أن قرار المحكمة بإيقاف عودة مجلس الشعب بالانعقاد سيكون بداية لعلاقة مضطربة بين الرئيس والقضاء، وبناء على ذلك ستقوم هذه الدراسة بتقييم أداء الرئيس الإخواني محمد مرسي من خلال المواضيع التالية:

أولاً- <u>العلاقة مع الجيش:</u> أعلن الرئيس مرسي فور استلامه بأن القوات المسلحة هي الضامن الحقيقي لعملية الانتقال الديمقراطي في مصر وأنه يقدر دورها الوطني أثناء الثورة عندما انحازت لمطالب الشعب، حيث قال في كلمته إلى أبناء القوات المسلحة يوم السبت الموافق 30 تموز عام 2012 " أشهد لكم أمام الله وأمام الشعب ما حييت إنكم تحبون وطنكم وإنكم تحرصون على تحقيق مصلحته وإنكم تعلون من شأنه وإنكم ستكونون في قلبي وتحت نظري " (بكري، مصطفى. 2014)، إلا أنه وفي 5 آب عام 2012 وقع حادث إرهابي في رفح أدى إلى مقتل 16 جندياً من حرس الحدود المصري (حبيب، محمد .2013)، وعلى إثر ذلك أعلن المجلس العسكري حالة الطوارئ بدون موافقة الرئيس الذي لم يجد ذلك ضرورياً ومكنته من إيجاد الطريقة لاتخاذ بعض القرارات الهامة في 8 آب مثل إقالة المشير الطنطاوي رئيس المجلس العسكري ورئيس الأركان سامي عنان، ومدير المخابرات مراد موافي وقائد الحرس الجمهوري، ورئيس الشرطة العسكرية وقائد القوات الجوية، وقائد قوات البحرية وقائد قوات الدفاع الجوي، كما اتخذ قراراً بتعيين اللواء عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع بعد أن تمت ترقيته إلى رتبة فريق واللواء صدقي صبحي رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة (حبيب، محمد .2013).

كما قام بإصدار إعلان دستوري في 12 آب نقل بموجبه سلطة التشريع وإقرار الموازنة العامة للدولة للرئيس بدلاً من المجلس العسكري إلى حين انتخاب مجلس شعب جديد، كما منح الرئيس سلطة إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية المكلفة بصياغة دستور جديد للبلاد (محمد، حسن.2013)، ومن الجدير بالذكر قيام الرئيس مرسي في 1 أكتوبر عام 2012 بحضور الاحتفال الذي أقيم بمناسبة نصر أكتوبر دون وجود ملحوظ لقادة وكبار ضباط القوات المسلحة حيث ظهر بجانبه عدد من أعضاء حزب الحرية والعدالة وشخصيات متهمة باغتيال السادات مثل عبود الزمر وغيره للتأكيد على سيطرته على زمام القوات المسلحة (إمام، حمادة.2014) .

وبرأي الباحث أن الرئيس مرسي استطاع استغلال أحداث رفح لإقالة قادة المجلس العسكري ولإعادة الصلاحيات التي سُحبت منه بحيث أصبح الرئيس يملك السلطة التنفيذية والتشريعية في ظل غياب مجلس الشعب، كما أصبح يرى نفسه أنه القائد العام للقوات المسلحة وأنه يحل مكان القادة في تمثيل الجيش بالاحتفالات الرسمية والدليل على ذلك عدم دعوته لقادة الجيش بحضور احتفال نصر أكتوبر، مما ولّد ضغينة داخل نفوس كبار ضباط الجيش لعبت عاملاً فيما بعد لإعادة الصراع ما بين الرئيس والجيش .

ثانياً – <u>العلاقة مع القضاء .</u> شهدت مرحلة ما بعد الثورة ازدياد مسؤوليات القضاء حتى شملت جميع جوانب العملية السياسية، فقام بحل مؤسسات النظام القديم مثل الحزب الوطني والمجالس المحلية، وأقر بعدم دستورية بعض المواد التي أصدرها مجلس الشعب، كما كان له دور في الإشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية (هلال، علي.2013)، وبعد أن تولى مرسي الحكم شهدت العلاقة بين مؤسسة القضاء وبينه عدة اختلافات يمكن إدراجها كما يلي:

1- الجمعية التأسيسية والدستور: نصت المادة 60 من الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في 30 آذار عام 2011 على " يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من 100 عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض المشروع خلال 15 يوماً من إعداده على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء " (هلال، علي.2013)، وبناءاً على

ذلك قام مجلس الشعب والشورى والذي تم انتخابه في 21 كانون الثاني عام 2012 بإجراء انتخابات داخلية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية والتي أسفرت عن فوز 37 من أعضاء مجلس الشعب منهم 16 من حزب الحرية والعدالة و8 من حزب النور و3 من حزب الوفد والباقي من أحزاب متفرقة (عزام، مها .2013)، فاتهمت تلك الجمعية بأنها لا تمثل كافة أطياف الشعب المصري وأنها ذو أكثرية إسلامية وخاصة من الإخوان المسلمين والسلفية، لذلك تم محاربتها وتشويه دورها من قبل وسائل الإعلام المصري ومن قبل التيارات المعارضة الحزبية (محمد، حسن.2013)، وبناءاً على الدعوة التي رفعها بعض المحامين للمحكمة بحجة عدم تمثيل جميع الأطياف السياسية في تلك الجمعية قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في 10 نيسان عام 2012 بوقف تنفيذ قرار مجلس الشعب الذي شكل فيه الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور (بكري، مصطفى.2014) فقام البرلمان بتشكيل جمعية تأسيسية ثانية في 13 حزيران عام 2012 بعد ما نجحت القائمة التوافقية التي اتفق عليها حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي برئاسة المستشار حسام الغرياني بتشكيل هذه الجمعية، ولكن تم رفع دعوى أخرى أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ 23 تشرين الأول عام 2012 لحل الجمعية الثانية، فأصدرت المحكمة حكماً يقضي بعدم اختصاصها بطريقة تشكيل الجمعية لأنها صدرت بقانون (هلال، علي.2013) كما قام مرسي بإصدار إعلان دستوري في 21 تشرين الثاني من نفس العام . سيتم التطرق إلى بنوده في هذا المطلب . منع فيه أي جهة قضائية من حل الجمعية التأسيسية، التي انتهت من إعداد مسودة الدستور بتاريخ 29 تشرين الثاني ورفعته إلى رئيس الجمهورية في الأول من كانون الأول ليبدأ إجراء الاستفتاء عليه في 15 كانون الأول عام 2013 على مرحلتين وذلك بسبب امتناع القضاة الإشراف على التصويت، حيث حاز على نسبة 63 % من عدد الأصوات البالغة 17 مليون صوت (حبيب، محمد .2013) وتم إصدار الدستور في 22 كانون الأول من نفس العام (عمر، خيري.2013) بعد الاستفتاء الذي أعلنت العديد من المنظمات الدولية بأنه الأكثر نزاهة بعد الثورة (Zogby. James.2013)

من جانبها انتقدت المعارضة بعض بنود الدستور وأعلنت بأنه يحد من حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة أماكن العبادة للأديان السماوية الثلاثة، وإنها لا تحتوي على مواد تختص بحقوق العمال، كما انتقدت أيضا المادة التي وضحت فيه أن الإسلام يعني المذاهب السنية فقط ويتجاهل حقوق الشيعة والبهائيين وغيرهم، كما أتهم الدستور بأنه يضع قيود على الحرية المدنية والسياسية ويتجاهل حقوق المرأة وإنه سيحول مصر إلى دولة دينية (اوتاواي، مارينا.2013).

2- انتخابات مجلس الشعب: بعد انتخاب مجلس الشعب والشورى الذي حصد فيه الإخوان المسلمون وحزب النور السلفي أغلبية المقاعد قررت المحكمة الدستورية العليا في 14 حزيران عام 2012 وبدعم من المجلس العسكري حل مجلس الشعب لبطلان قانون الانتخاب الذي جرى على أساسه (بكري، مصطفى. 2014) وعندما تولى مرسي منصب الرئيس أصدر قراراً جمهورياً حمل رقم 11 في 8 تموز عام 2012 يتضمن إلغاء قرار الطنطاوي بحل مجلس الشعب المبني على حكم المحكمة الدستورية، وبناءاً عليه تم دعوة المجلس إلى الانعقاد مرة أخرى، فاستجاب المجلس لذلك وعقد جلسته الوحيدة في 10 تموز التي صدر فيها قرار بتحويل مسألة حل المجلس إلى محكمة النقض لإقرار قانونيته، ولكن جرى توقيف المجلس بأمر من المحكمة الدستورية مساء نفس اليوم (حبيب، محمد.2013)، وبعد إقرار الدستور أصدر مرسي مرسوم بإجراء انتخابات شعبية لاختيار مجلس شعب جديد خلال 60 يوماً، فاعترضت بعض الأحزاب السياسية وأنصار الحزب الوطني المنحل على قيام تلك الانتخابات قامت على إثرها محكمة القضاء الإداري بإلغاء المرسوم الرئاسي وإحالته إلى المحكمة الدستورية العليا، فاضطر مرسي لقبول القرار تجنباً لحدوث مواجهات جديدة مع القضاء (عزام، مها.2013).

3- مشروع السلطة القضائية: منح الرئيس مرسي مجلس الشورى بقرار رقم 534 لعام 2012 حق إصدار تشريعات وقوانين لحين انتخاب مجلس شعب جديد، وبناء على ذلك تقدم عدد من الأحزاب السياسية ومنها حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي في نيسان عام 2013 إلى مجلس الشورى بمشروع تعديل قانون السلطة القضائية (هلال، علي.2013)، فعارض القضاة مناقشة مشروع قانون السلطة القضائية من قبل مجلس الشورى لاقتصار دوره على مناقشة مشاريع قوانين محولة إليه من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء والقوانين المتعلقة بحالات الضرورة لتسيير شؤون الدولة، وأن صاحب الاختصاص الأصيل في تناول القوانين المكملة للدستور هو مجلس النواب وأن سلطة مجلس الشورى هي سلطة استثنائية لا تؤهله لمناقشة هذه القوانين. (إمام، حمادة .2014)

ورغم ذلك عقد مجلس الشورى جلسة في 25 أيار عام 2013 لمناقشة القانون، مما دفع القضاة لاتخاذ مواقف تصعيدية تمثلت بالاعتصام في المحاكم وعقد جلسات للتشاور والتداول بين مجلس القضاء الأعلى ونادي القضاة، حيث اتفقوا على ضرورة عرض مشروع القانون أولاً على نادي القضاة

لإبداء الرأي فيه، وبناءاً على اتفاق ما بين رئاسة الدولة والحكومة والهيئات القضائية قام وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية بتأجيل مشروع قانون السلطة القضائية إلى بداية حزيران عام 2013، ولكن أصدرت المحكمة الدستورية في 2 حزيران قراراً ببطلان عضوية ثلث مجلس الشورى وتأجيل حل المجلس لحين انتخاب مجلس نواب جديد الأمر الذي أوقف مناقشة القانون. (عمر، صبري.2013).

وبرأي الباحث أن الرئيس مرسي حاول إصلاح السلطة القضائية عندما أقال النائب العام وقرر تعديل قانون السلطة القضائية، ولكنه جوبه بمعارضة شديدة، وفسر موقفه ذلك بأنه تصفية حسابات بسبب اختلاف مواقف الطرفين نتيجة الأحكام القضائية على أنصار النظام السابق، وبسبب حل القضاء للجمعية الأولى لصياغة الدستور، وموقف القضاء الرافض لإعادة مجلس الشعب المنحل، ونتيجة رفضه إجراء انتخابات جديدة للمجلس، مما وسع من جبهة المعارضة الرافضة لتفرد مرسي بتولي جميع السلطات .

ثالثاً- الإعلانات الدستورية خلال حكم مرسي: بعد وصول الرئيس محمد مرسي للسلطة قام بإلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري وأصدر إعلاناً دستورياً في 12 آب 2012 م أقال فيه كبار الرتب العسكرية وأستعاد بموجبه سلطاته من المجلس العسكري – سبق أن تم التطرق اليه – كما قام في 21 تشرين الثاني عام 2012 بإصدار إعلان دستوري ثاني حيث تضمنت بنوده المواد التالية: (حبيب، محمد.2013)

1- **المادة الأولى:** تتضمن إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصباً سياسياً أو تنفيذياً في ظل النظام السابق وفق قانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

2- **المادة الثانية:** أن الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 حزيران عام 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بأية طريقة وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوي المتعلقة به والمنظورة أمام أية جهة قضائية .

3- **المادة الثالثة:** تعيين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا يقل عمره عن 40 سنة ميلادية، ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري .

4- **المادة الرابعة:** تتولى الجمعية التأسيسية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر .

5- **المادة الخامسة:** لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور .

6- **المادة السادسة:** لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون .

من جهتها رفضت جميع أحزاب المعارضة وغالبية الجهات القضائية الإعلان الدستوري وطالبت الرئيس بالعدول عنه، واندلعت المظاهرات الحاشدة وهي الأكبر والأشد منذ تولي محمد مرسي حكم مصر، حيث توحدت تلك الجماهير مع أحزاب المعارضة وشكلوا "جبهة الإنقاذ التي ولدت في تلك الأزمة وهي جبهة تضم بالإضافة إلى المعارضة عدد من الأحزاب والقوى السياسية الأخرى والمرشحين السابقين للرئاسة، كما ضمت إليها الجهات القضائية التي علقت العمل في العديد من المحاكم والنيابات، ودعت مجلس القضاة لبدء اعتصام للقضاة لرفض الإعلان الدستوري (طاهر، أحمد .2012)، كما أعلنت 11 صحيفة مستقلة وحزبية احتجابها عن الصدور، وقامت خمس قنوات فضائية بتعليق بثها احتجاجاً على هذا الإعلان، فأكدت مؤسسة الرئاسة بأنها لن تتراجع عن الإعلان، فازدادت المظاهرات حدةً وحصلت مواجهات بين أنصار مرسي الذين نزلوا إلى الميادين تأييداً لذلك الإعلان وبين خصومه الرافضين. (طاهر، أحمد .2012)

دعا مرسي إلى عقد حوار وطني شاركت فيه بعض القوى وخاصة الدينية منها وقاطعته رموز المعارضة وجبهة الإنقاذ التي دعت الرئيس للاستجابة لمطالبها المتمثلة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني وتشكيل لجنة وطنية لتعديل الدستور (نصر الدين، إبراهيم .2014)، وعلى غرار ذلك أعلن الرئيس مرسي في الثامن من كانون الأول عام 2013 إعلاناً دستورياً جديداً ينص على " إلغاء الإعلان الدستوري الصادر في 21 تشرين الثاني عام 2012 اعتباراً من نفس اليوم ويبقى صحيحاً ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار، بالإضافة إلى عدم قبول أية طعون في الإعلانات الدستورية ". (محمد، حسن .2013)

ويرى الباحث أن الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي أثار جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية المصرية وكان مقدمة لخروجه من الحكم، لذلك حاول مرسي امتصاص غضب المتظاهرين لتمرير وثيقة الدستور التي أعدتها الجمعية التأسيسية وقتها حينما قرر تعديل المادة الأولى من الإعلان

والتي تنص على محاكمة المتهمين في قتل المتظاهرين لتصبح محاكمتهم في حال ظهور أدلة جديدة، إلا أن المعارضة ممثلة بجبهة الإنقاذ أعلنت التصعيد ضد قرارات مرسي ورفضت أي حوار مع مؤسسة الرئاسة كما رفضت الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، مما زاد من حالة الاحتقان الشعبي ضد نظام مرسي.

المطلب الثالث: التعديلات الدستورية بعد ثورة 30 يونيو

استطاعت جبهة " الإنقاذ الوطني " وحركة " تمرد " من حشد أنصارها التي تمثلت مطالبهم بسحب الثقة من الرئيس، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة بحجة فشل السياسة الاقتصادية، وانخفاض موارد السياحة، وابتعاد المستثمرين الأجانب، وانخفاض قيمة العملة المصرية، وازدياد عدد المخربين، كما قامت بدعوة الجماهير إلى النزول للشوارع يوم 30 حزيران 2013 – وهو الذكرى الأولى لتولي مرسي الحكم – للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية (العربي، خطاب . 2013).

قام المشير السيسي في 23 حزيران بتوجيه إنذار للفرقاء السياسيين مفاده ضرورة التوصل إلى اتفاق قبل يوم 30 حزيران وإلا ستقوم القوات المسلحة بالتدخل لمنع دخول البلاد في صراع يصعب السيطرة عليه، لكن رغم هذا الإنذار لم يتم الإعلان عن التوصل لأية حلول واستمرت الجماهير بالنزول للشوارع تطالب بعزل الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية، كما أستمر أنصار الرئيس بالنزول للشوارع وحددوا ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر وميدان النهضة بالجيزة مكاناً لتجمعهم، مطالبين بترك الأمر للآليات الديمقراطية وإعطاء الفرصة لمن جاء عن طريق الصناديق رافضين دعوات المعارضة بإجراء انتخابات مبكرة . (نصر الدين، إبراهيم. 2014)

قام وزير الدفاع السيسي في 1 تموز بإمهال الفريقين مرسي وأنصاره من جهة والمعارضة من جهة أخرى مدة 48 ساعة لإنهاء خلافاتهم والاستجابة لمطالب الشعب وإلا ستتدخل القوات المسلحة وتعلن عن خارطة طريق للمستقبل بالتنسيق مع مختلف القوى الشعبية (ثابت، ياسر .2014)، ورغم ذلك دعا مرسي الشعب خلال أخر خطاب له في 2 تموز عام 2013 إلى التمسك بالشرعية الدستورية والقانونية التي يمثلها (الباز، محمد . 2014).

وفي 3 تموز عام 2013 أعلن السيسي عن خارطة طريق للمرحلة الانتقالية بحضور عدد من الشخصيات السياسية والدينية مثل شيخ الأزهر والبابا "تواضرس" وممثلين عن بعض الأحزاب مثل حزب النور السلفي وشباب يمثلون الثورة تم موجبها عزل الرئيس مرسي عن السلطة وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب الرئيس بشكل مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية، كما تم النص على تعطيل العمل بالدستور وتشكيل لجنة لتعديله وتشكيل حكومة كفاءات وطنية (نصرالدين، إبراهيم .2014)، وبناءاً على ذلك تولى المستشار عدلي منصور رئاسة الجمهورية وحازم الببلاوي رئاسة الحكومة الجديدة كما تم تشكيل لجنة تتكون من 50 عضواً لتعديل الدستور (نور الدين، محمد .2013).

ومن الجدير بالذكر أنه حدث انقسام واضح داخل مصر وخارجها في تفسير ما حدث حيث رأت جماعة الإخوان المسلمين وبعض من مؤيديها وبعض الدول والمنظمات الأجنبية بأن ما حدث هو انقلاب عسكري على السلطة الشرعية، في حين رأى كثير من المصريين وبعض الدول العربية والأجنبية بأن الجيش انحاز إلى مطالب الشعب الذي تظاهر يوم 30 حزيران عام 2013 وقام بتصحيح مسار ثورة 25 كانون الثاني عام 2011 .

وعلى المستوى الخارجي سارعت الكثير من الدول العربية والخليجية لمد يد العون إلى مصر وتقديم مساعدات مالية قدرت بـ 12 مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار، كما تلقى السيسي اتصالاً هاتفياً من قبل الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لتأييد خارطة الطريق التي أعلن عنها والتي أيدها وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد عندما قام بزيارة مصر في التاسع من يوليو / تموز عام 2013، أما الإتحاد الأفريقي فقد قرر تعليق عضوية مصر في الإتحاد اتساقاً مع مقررات ومبادئ الإتحاد، وبالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا فقد راوغت في وصف ما حدث بالانقلاب والسبب في ذلك هو تغليب لغة المصالح على المبادئ، إلا أن الولايات المتحدة قررت وقف بعض المساعدات لمصر بشكل مؤقت، كما قام الإتحاد الأوروبي بدور الوسيط (شومان، توفيق.2013).

قام الجيش في 14 آب عام 2013 بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بالقوة وتقديم الرئيس السابق للمحاكمة بتهمة فراره من السجن قبل الثورة بمساعدة حزب الله وحماس، كما قام باعتقال عدد كبير من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين شملت محمد بديع المرشد الحالي للجماعة ومحمد مهدي عاكف المرشد السابق وتقديمهم للمحاكمة .(ثابت، ياسر.2014).

ومن ثم تم تشكيل لجنة لوضع دستور جديد، وفعلاً صدر دستور مصر لعام 2014 حيث نظم شكل الحكم وسلطات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وصلاحيات ومهام هذه المؤسسات

والهيئات . ويمكن للباحث عرض أبرز ما جاء فيه من أحكام الدستورية تتصل بالبحث، وتتمثل في ما يأتي:

أولاً – أرسى الدستور الجديد شكل نظام الحكم الرئاسي الذي منح رئيس الجمهورية، بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية سلطات وصلاحيات واسعة .

ثانياً– أكدت المادة 140 من الدستور الجديد على مدة ولاية رئيس الجمهورية عندما نصت على أنه ينتخب لمدة أربع سنوات ميلادية ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة . وبرأي الباحث يمكن اعتبار عدم جواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمرة واحدة تعديلا هاماً يهدف إلى عدم جعل رئاسة الجمهورية والسلطة شبه المطلقة بيد شخص واحد ولمدة طويلة، مما يولد فساداً وإفساداً للحياة السياسية والاقتصادية في الدولة.

ثالثاً – بالرجوع إلى نص المادة 146 من الدستور الجديد نجد أنه منح رئيس الجمهورية حق اختيار وزراء الدفاع والخارجية والعدل بالتشاور مع رئيس الوزراء . ويلاحظ الباحث أنه بالرغم من النص على التشاور مع رئيس الوزراء وهو أمر شكلي، فإن هذا النص أكد على سلطة وسيطرة رئيس الجمهورية على الوزارات السيادية التي تؤمن له السيطرة الكاملة على البلاد من خلال حكم رئاسي مطلق .

رابعاً – أجاز الدستور الجديد لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل ' وموافقة ثلثي أعضائه، على أنه لا يجوز لمجلس النواب تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إلا لمرة واحدة (المادة 161) . وإذا ما تمت الموافقة على اقتراح سحب الثقة، يطرح أمر سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام، بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، فإذا وافقت الأغلبية على قرار سحب الثقة، يعفى رئيس الجمهورية من منصبه ويُعد منصب رئيس الجمهورية خالياً، وتجري الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

وبالمقابل أكد نص المادة نفسها على أنه إذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض، عُد مجلس النواب منحلاً، ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس جديد للنواب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحل . ويرى الباحث أن هذا الحل الأخير يهدد ويقيد حرية النواب في طلب سحب الثقة من رئيس الجمهورية .

ومن سياق المشهد السياسي الحالي في مصر يلاحظ المتابع للشأن السياسي أن رئاسة الجمهورية تسعى دائماً إلى التدخل في الانتخابات التشريعية للسيطرة على مجلس النواب، بحيث يكون من الموالين أو المؤتمرَين بتوجهات السلطة التنفيذية . ومع ذلك، وبالرغم من السلبية التي تم فيها تشكيل مجلس النواب في عهد مرسي والتي ظهر فيها المجلس في شكل واحد وتوجهات واحدة سيطر فيها الإسلاميون عليه، فإن الباحث يجد أن هذه السلبية قد تكررت في عهد السيسي عند تشكيل أو انتخاب مجلس النواب الجديد، إن صح القول، من طيف وشكل واحد مناقض ومعارض لمجلس النواب السابق وتابع للسلطة التنفيذية . وبالنتيجة ومن وجهة نظر الباحث فإن مثل هذه السلطة التشريعية لن تحقق مهامها وغاياتها التي رسمها لها الدستور الجديد .

خامساً – أكد الدستور الجديد على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة ويشرف على أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها (المادة 163) . وتشترك الحكومة مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها، إضافةً إلى الاختصاصات الأخرى المتمثلة في إعداد مشاريع القوانين والخطة العامة للدولة وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ... (المادة 167).

سادساً – رسخ الدستور الجديد استقلال السلطة القضائية، واعتبر التدخل في شئون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم (المادة 184) . كما يتجلى هذا الاستقلال في النص على قيام الجهات والهيئات القضائية على شئونها ويكون لكل منها موازنة مستقلة (المادة 185) . وهذا برأي الباحث، يحرر السلطة القضائية من أي تبعية للسلطة التنفيذية .

الخاتمة:

ومن خلال هذا البحث وبالوقوف على أبرز التعديلات الدستورية التي مرت بها جمهورية مصر منذ قيام ثورة 25 يناير وحتى تولي عبد الفتاح السيسي للحكم وصدور دستور مصر عام 2014، فقد توصل الباحث لعدة نتائج وتوصيات أبرزها:

أولاً– النتائج:

1– قيام المجلس العسكري بتولي إدارة شؤون البلاد بعد تنازل الرئيس حسني مبارك عن الحكم وقيامه بجملة إصلاحات من أهمها تعطيل دستور 1971، والعمل تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتكليف وزارة أحمد شفيق بالاستمرار بالعمل.

2– لم يقم المجلس العسكري بأي محاولات جدية لتحقيق مطالب الثورة المتمثلة بتغيير جذري في مؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى لقيام مطالبات جديدة بحله.

3- يعزى فوز الإخوان بانتخابات مجلس الشعب عام 2012 إلى نزاهة الانتخابات مقارنة بالانتخابات التي كانت تجري في عهد مبارك، وإلى شعبية الإخوان بالنظر لما قدموه من خدمات اجتماعية أثناء الثورة وخاصة من قبل الشباب.

4- واجهت حكومة الإخوان عدة صعوبات من أهمها إعادة السلطات الممنوحة لمجلس الشعب بموجب الدستور بعد أن تم سلبها، والاستجابة لمطالب القوى الثورية بنقل مصر إلى دولة مدنية، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن المصري.

5- يعد الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي مقدمة لخروجه من الحكم والذي أثار جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية المصرية .

6- إن تصحيح مسار ثورة 25 يناير وإحياء الديمقراطية التي لطالما سعى الشعب المصري إليها، يعد العامل الأساسي في قيام الانقلاب على السلطة بتاريخ 30 يونيو، وإجراء التعديلات الدستورية التي يمكن أن تنهض بالبلاد وإجراء انتخابات ديمقراطية .

7- إن صدور دستور عام 2014 أعاد تكريس النظام الرئاسي ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة شأنه شأن الدساتير السابقة، ولم يحقق تطلعات القوى الثورية التي عارضت سياسة مبارك ومن ثم مرسي.

8- أن دستور مصر الجديد حدد مدة ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة.

التوصيات

1- ضرورة الالتزام بالنزاهة في عمليات الانتخابات الأمر الذي يمنح الشعب الطمأنينة في تأييد الفئة المنتخبة والالتزام بالمشروعات الانتخابية .

2- عدم التفرد في السيطرة على الحقائب الوزارية من قبل الحزب المنتخب الأمر الذي يخلق نوعاً من التفرد في السلطة والعودة لسياسة الحزب الواحد في الحكم .

3- إعمال مبدأ فصل السلطات ولا سيما الفصل بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية .

4- بعد صدور دستور عام 2014 يوصي الباحث بإعادة إجراء تعديلات دستورية تأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب المصري في التخلي عن حكم العسكر وتفرد رئيس الجمهورية في الحكم، وإتاحة الفرصة لكافة القوى السياسية المشاركة في الحياة السياسية، والتخلي عن سياسة الإقصاء الممنهج لقوى سياسية وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية وحركة 6 أبريل.

المصادر والمراجع

هلال، علي وآخرون (2013)، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 274 . 275 – ص 317 – ص 318– ص 163 . ص 170 – ص 347 – ص 378 – ص 383 . ص 392 – ص 416 . ص 27 .

نصر الدين، إبراهيم وآخرون (2014)، حال الأمة العربية عام 2013 . 2014 مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 190– ص 192– ص 193 – ص 194.

منتصر. صلاح (2012)، الصعود والسقوط من المنصة إلى المحكمة، مؤسسة المصري للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، القاهرة، ص22– ص 29 – ص 30 .

فيشر، عز الدين (2012)، في عين العاصفة هل ما تشهده مصر هو العاصفة الكاملة، أم نحن في طريقنا لتصادم أكبر وعاصفة اشد، دار بلومزيري، مؤسسة قطر للنشر، الدوحة، قطر، ص24 – ص25 .

فهمي، أحمد (2012) ، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، مكتب مجلة البيان للتوزيع والنشر، الرياض، ص 72– ص73 ص 81– ص86 .

فريد، طارق (2012) تصحيح منهجية ثورة لم تنجز بعد الإيرادات وإدارة تغير جذري، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص171– ص172 .

عيسى، محمد (2013)، الدستور والثورة درس الماضي ونداء المستقبل حالة مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 183.

العوضي. هشام (2013)، الإسلاميون في السلطة حالة مصر، مجلة المستقبل العربية، العدد 413، ص27–28 – ص34 .

عمر، صبري (2013)، ثلاث سلطات الدولة وتنازلها في مصر، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 64، ص 143– ص 144.

عمر، خيري (2012)، تحولات السياسة الانتقالية وتحدياتها في مصر، مجلة دراسة شرق أوسطية، يصدرها مركز دراسات الشرق الوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والدراسات، العدد61 ص97– ص 99 – ص101–103– ص 102– ص 104– ص 108– ص 129 .

عمر، إيهاب (2011)، الثورة المصرية الكبرى، دار الحياة للنشر والتوزيع، الجيزة، ص14.

عزام، مها (2013)، تجربة مصر الديمقراطية التحديات التي تواجه المسار الايجابي، مجلة رؤية تركية، العدد خريف 2013/7، ص103– 105.

العربي، خطاب (2013)، اللحظات الحاسمة والمصيرية ترتيبات ما قبل الثالث من يونيو والإطاحة بمرسي، مجلة رؤية تركية، العدد صيف 2013، ص 22– ص 24 .

عبد ربه، أحمد (2012)، مصر بعد الانتخابات الرئاسية نحو الجمهورية الثانية، رؤية تركية، العدد خريف 2012/3 ، ص 66.

طاهر، أحمد (2012)، الدستور المصري الجديد إفراز لمشهد سياسي معقد رؤية تركية، العدد شتاء 2012، ص113– ص114.

شومان، توفيق (2013)، عزل الإخوان المسلمين في مصر تساؤلات وانعكاسات، مجلة شؤون الأوسط، ص 145– ص120 .

شهيب .عبد القادر (2011) الساعات الأخيرة في حكم مبارك، دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة، ص31 .

شبلي، أمين (2013)، النقاش حول السياسة الخارجية المصرية، مجلة المستقبل العربي، العدد أيار 2013، ص25.

السيد سليم، محمد (2013)، الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص421 – ص 348 – ص 349 .

الدستور المصري لعام 2014.

حمد، محمود(2012)، التحديات الدستورية بمصر ما بعد مبارك، مجلة رؤية تركية، العدد 2012/2، ص 101 – ص 103

حسين، سيد (2012)، انتصار الإسلام السياسي والجمهورية الثانية في مصر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 142 صيف 2012، ص 108– ص 109\– ص 7– ص8 .

حبيب، محمد (2013)، الإخوان المسلمون، بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ص81 .57– ص121 ص63– 67 ص75 – ص101 – ص108.

ثابت، ياسر (2014)، الصراع على مصر ذئاب مبارك والعصر الجديد، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ص59 – ص 43.

التليدي، بلال (2012)، الإسلاميون والربيع العربي، الصعود والتحديات تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت ص 100– ص 102.

بكري، مصطفى(2014)، سقوط الأخوان اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص43 – ص40 – ص 36 .

البشري، طارق(2013)، علاقة الدين بالدولة حالة مصر بعد الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 487 .

الباز، محمد (2014)، حرب الجنرالات، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 21 – ص 98 – ص81– ص 82 .

اوتاواي، مارينا (2013)، بعد الدستور معركة جديدة في مصر، مجلة رؤية تركية، العدد 2013/8، ص 52.

إمام، حمادة، (1014)، الإخوان من الميدان إلى الليمان، أسرار وتفاصيل الـ 368 يوماً من حكم الجماعة لمصر، كنوز للنشر والتوزيع القاهرة، ص 16 – ص 40 ص 296 . ص 299 – ص 301–. ص 303 – ص 308 .

خميس، محمد (2011)، ثورة بلا قائد أسرار ووقائع ثورة 25 يناير، دار الطباعة الحديثة، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع 16 أكتوبر، القاهرة، ص109 .

تاج الدين، أحمد (2011)، 25 يناير ثورة شعب، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص29– ص 35 – ص75– ص 76 .

البسيوني، رضا (2011)، كواليس الثورة، ثورة 25 يناير، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، مصر، ص30– ص35 .

نور الدين، محمد (2013)، تحديات ثورة 30 يونيو، مجلة شؤون الأوسط، العدد 140، ص2– ص 4.

James Zogby And others (2013) After Tahrir: Egyptians Assess Their Government, Their Institutions, and Their Future, Zogby Research Services , Washington, DC ,p 19.

The Impact of The Constitutional Amendments in Egypt's Political Scene

Abdulilah Kamel Abu Reden *

ABSTRACT

Egypt witnessed important constitutional amendments as a result of the political changes that took place after the revolution of January 25 began with transferring of power to a military council under the delegation of former President Mubarak, therefore the Council faces several developments and variables of political and constitutional throughout the sixteen months of his reign made a lot of power for him to leave power and delivered to an elected civilian government, and then the second phase came and turn the political scene to take over the Muslim Brotherhood rule in Egypt through democratic elections, they had faced some challenges during this political and constitutional experience. They try to faces them in a manner and in way to made the political scene moves to a new phase consisted expel them from the referee in Egypt, which did not last more than a year in a manner not seen almost unprecedented and hand over power to the President of the Constitutional Court until the presidential elections.

Because of this political experiment impact on the constitutional aspects of Egypt, that requires research in the most prominent problems and constitutional solutions that have been adopted through the stages of transition of power starting from the waiver of President Hosni Mubarak from power and the end to take over President Abdel Fattah al-Sisi ruled Egypt and the accompanying constitutional amendments, raised in some of the scholars of constitutional law, subject to the wishes of the most political of them achieve the aspirations of the people who carried out the January 25 revolution

KEYWORDS: The Political Changes - Military Council - The Muslim Brotherhood - The January 25 Revolution - The Constitutional Court.

*Faculty of Law, Al al-Bayt University. Received on 2/2/2016 and Accepted for Publication on 25/3/2016.